مفاهيم النص في علم اللغة الحديث

ما هو النص؟

إنّ المتتبع لكلمة "النص" في المعاجم العربية يلاحظ كثرة الدلالات التي ترتبط بها، فقد جاء في مقاييس اللغة: النون والصاد أصل صحيح يدل على رفع وارتفاع وانتهاء في الشيء... ونصصت الرجل: استقصيت مسألته عن الشيء حتى تستخرج ما عنده وهو القياس، لأنك تبتغي بلوغ النهاية لان النص ليس مجرد متواليةٍ لسانية، أو مجموعة كلمات مجتمعة كيفما اتَّفق، وبدون ترتيبٍ وتنظيم، بل هو بناء لسانيٌّ مُحكم، فالنص هو: تتابُع متماسك من علامات لغوية آو هو القول المكتفي بذاته والمكتمل في دلالته، فهو لا يعتمد على الطول في تحديد النص بل الاكتمال والاستقلال، وهذا يعني أن النص قد يكون كلمة، أو جملة، أو مجموعة من الجمل، لكن بشرط التعالق فيما بينها، من خلال تحقُّق مجموعة من الخصائص ليَستحق اسم"نص"، ومن أهم هذه الخصائص: الربط – الاتساق - والتماسك – الانسجام - والقصدية- والمقبولية، والإخبارية – الإعلامية- والموقفية- والتناص.

إن هذه المفاهيم هي ما يُميِّز النص عن اللا نص، فهي التي تُحقِّق نصية النصوص:

أولًا: الاتساق:

الاتساق يعود في اللغة العربية إلى عدة معانٍ؛ منها: الحمل والجمع والضم، والانتظام والتمام والكمال، فاتَّسق؛ "أي: اجتمع، واتَّسق الأمر؛ أي: تَمَّ وتكامَل و"الاتساق الانضمام والاستواء؛ كما يتَّسق القمر إذا تمَّ واستوى، واستوسقت الإبل: إذا اجتمعت وانضمَّتْ وفي التنزيل :« **فلا أقسم بالشفق ● والليل وما وسق ● والقمر إذا اتسق »** وما وسَق أي ما جمع وضم ،واتسَاق القمر : امتلاؤه واجتماعه ،واستواؤه ليلة ثلاث عشر وأربع عشر .....

أما في الاصطلاح، فهو قريب من الدلالة اللغوية؛ حيث نجد أنه تماسُكٌ بين عناصر النص يَسمح بتلقِّي النص وفهْمه، باعتباره "وَحدةً لغوية مُهيكلةً، تَجمع بين عناصرها علاقاتٍ وروابطَ معينة."

فالاتساق كما يقول محمد خطابي هو: "ذلك التماسك الشديد بين الأجزاء المشكلة لنص أو خطاب ما، ويهتم فيه بالوسائل اللغوية الشكلية ويُعرف مفهوم الاتساق بمصطلحات كثيرة؛ منها: السبك

والـــربط والتماســـك، و جمَـــعَ تحـــت مصـــطلح التماســـك مجموعـــةً مـــن المفاهيم المتقاربة، ومنها التنضيد والاتساق والانسجام والتشاكُل.

ولقـــد اهـــتمَّ العـــرب قـــديمًا بمفهـــوم الاتســـاق، فـــالبلاغيون عمَـــدوا فـــي دراســـاتهم إلـــى الكشـــف عـــن التـــرابط الـــذي يكـــون بـــين عناصـــر الـــنص ومكوناتـــه؛ مثلمـــا نجـــد عنـــد حـــازم القرطـــاجني (ت٦٨٤ هـــ) الـــذي يقـــول متحـــدثًا عـــن الكـــلام فـــي الشـــعر: "فأمـــا المتصـــل العبـــارة والغـــرض، فهـــو الـــذي يكـــون فيـــه لآخـــر الفصـــل بـــأول الفصـــل الـــذي يتلـــوه - علاقـــةٌ مـــن جهـــة الغـــرض، وارتبـــاطٌ مـــن جهـــة العبـــارة"، وهـــذا هـــو عـــينُ الاتســـاق والانسجام كما يُعرفان اليوم.

ولعـــل نظريـــة الـــنَّظْم كمـــا عنـــد الإمـــام عبـــدالقاهر الجُرجـــاني - تعتبـــر مـــن أكثـــر الأدلـــة علـــى اهتمـــام العـــرب بقضـــية الاتســـاق فـــي النصـــوص، فهـــو قـــد نظَـــر إلـــى القـــرآن الكـــريم نظـــرةً شـــاملة باعتبـــاره نصًّـــا واحـــدًا، متســـائلًا عـــن ســـر إعجـــازه للعـــرب، كمـــا يمكـــن اعتبـــار بحـــث علمـــاء القـــرآن عـــن المناســـبة بـــين الســـور والآيـــات بحثًـــا عـــن الاتســـاق، وقـــد ألَّفـــوا فـــي ذلـــك كثيـــرًا ضـــمن كتـــب علـــوم القـــرآن، كمـــا نجـــد عنـــد الســـيوطي فـــي كتابه الإتقان في علوم القرآن.

إن للاتســـاق ثلاثـــةَ أنـــواع: اتســـاق نحـــوي، ومعجمـــي، وصـــوتي، ولـــه وســـائل وأدوات كثيـــرة يتحقَّـــق بهـــا فـــي النصـــوص، وأهمُّهـــا الإحالـــة والاستبدال، والوصل، والاتساق المعجمي، والتَّكرار:

أ- الإحالة :هي إشارة عنصر داخل النص إلى عنصر آخرَ، وتتحقق بمجموعة من العناصر؛ مثل: أسماء الإشارة، والضمائر، وأدوات المقارنة.

وتنقسم الإحالة من جهةٍ إلى إحالة مقامية خارج النص، وإحالة نصية داخل النص، وتنقسم من جهة أخرى إلى إحالة قبلية تشير وتُحيل على شيء سابق، وإحالة بعدية تُحيل على شيء لاحق

ب- الاستبدال :هو استبدال عنصر لغوي بعنصر آخر له نفس المدلول، فهو إذًا ذو طبيعة معجمية ونحوية، "وينقسم الاستبدال إلى ثلاثة أقسام: الاستبدال الاسمي، والاستبدال الفعلي، والاستبدال القولي."

ت- الربط :هو الطريقة التي تترابط بها أجزاء النص اللاحقة والسابقة بشكل منظم ومتماسك، وله وسائل؛ منها: العطف، الذي يعتبره ديفيد كريستال من أهم وسائل الاتساق، فهو أول وسيلة يتَّسق بها النص، ثم تأتي بعده الوسائلُ الأخرى؛ كالإحالة والتكرار، والعلاقات المعجمية.

ث- الاتساق المعجمي :يتحقق هذا الاتساق من خلال وسيلتين؛ هما: التَّكرار والتضامُّ؛ فالأُولى هي "شكل من أشكال الاتساق المعجمي يتطلب إعادة عنصرٍ معجمي، أو ورود مرادفٍ له، أو شِبه مرادف، أو عنصرًا مطلقًا، أو اسمًا عامًّا."

أما الثانية، فهي "توارُد زوج من الكلمات بالفعل أو بالقوة؛ نظرًا إلى ارتباطهما بحكم علاقة من العلاقات"؛ كعلاقة التضاد والتنافر، وعلاقة الجزء بالكل

ج- الاتساق الصوتي :يتحقق هذا النوع بالسجع والجناس، والتوازي الصوتي والصرفي.

ثانيًا: الانسجام:

الانســـجام فـــي اللغـــة أصـــله مِـــن الســـيلان، "وصـــب الشـــيء مـــن المـــاء والـــدمع"، ثـــم نُقِـــل بالمجـــاز لمعـــاني التوافـــق، والتناســـب، والـــتلاؤم،

والتناسق، والانتظام، وقد أُضيفت هذه المعاني إلى الكلام، فأصبح انسجام الكلام يعني توافُقَ أجزائه وعدم تعارُضِها، فالكلام المنسجم هو الذي "انتظم ألفاظًا وعباراتٍ مِن غير تعقيد، وكان سلسًا أنيقًا، متوافقًا في الأفكار والشعور والميول"، و"يكاد يسيل رِقةً لعدم تكلُّفه ... وقد أطلَق السيوطي هذا الاسم على النثر المقفَّى الذي يُشبه الشعر، وإن لم يَقصِد كاتبُه ذلك."

أما في الاصطلاح، فالانسجام له عدة ترجمات في اللغة العربية، أشهرها الحَبْكُ، والتماسك الدلالي والتنسيق، ويعني العلاقات المعنوية والمنطقية بين الجمل؛ حيث لا تكون هناك روابطُ ظاهرة بينها وهو أعمُّ من الاتساق وأعمقُ؛ ويعتمد الانسجام على عمليات ضمنية غير ظاهرة، يُوظِّفُها المتلقي لقراءة النص وبناء انسجامه؛ مثل:

أ- السياق: وهو يَحصر مجال التأويلات الممكنة ... ويَدعَم التأويل المقصود ، وهو يشمل المتكلم أو الكاتب، والمستمع أو القارئ، والزمان والمكان، فللسياق "دور حاسمٌ في تواصلية الخطاب، وفي انسجامه بالأساس"

ب- مبدأ التأويل المحلي: المتلقي لا ينتج تأويلًا بعيدًا عن السياق، ما دام السياق لا يُقدِّم مؤشرًا لتأويل آخر، فمثلًا في قولنا: ذهبتُ إلى بيت الأسرة، وتحدَّثت مع الأب، يَفرض مبدأ التأويل المحلي أن الأب هو أب الأسرة التي ذهبتُ إليها، وليس أب أسرةٍ أخرى، فالمتلقي هنا لا يفترض تأويلًا لا يدل عليه السياق

ت- مبدأ التشابه: يقوم هذا المبدأ على تشابُه النصوص، وتراكُم تلقِّيها عند المتلقي؛ حيث يصبح بإمكانه أن يَفترض أو يتوقع تأويلًا ما لنصٍّ معين، انطلاقًا مِن استحضار تَلقٍّ سابقٍ لنصٍّ آخرَ بناءً أيضًا على الفهم والتأويل في ضوء التجربة السابقة؛ أي: النظر إلى الخطاب الحالي في علاقة مع خطابات سابقة تُشبهه، أو بتعبير اصطلاحي: انطلاقًا مِن مبدأ التشابه."

ث- التغريض: يعتمد مبدأ التغريض على استناد المتلقي لثيمة النص من أجل تكوين تأويلٍ معين، ولو كان تأويلًا أوليًّا، والثيمة هي بداية قول ما، فقد تكون العنوان أو جملة البداية ... ولها تأثير على تأويل المتلقي، فإذا تغيَّر مثلًا عنوان نصٍّ أو خطابٍ ما، فقد يتغيَّر تأويلُ المتلقي له تكيُّفًا مع العنوان الجديد.

ج- المعرفة الخلفية: تتشابه مع مبدأ التشابه؛ حيث تعتمد على زاد القارئ والمتلقي المرتبط بالنص نوعًا وشكلًا ومضمونًا، وغير ذلك.

ثالثًا: المقصدية:

ابن فارس يُورد ثلاثة أصولٍ للقصد، يدلُّ أحدُها على إتيان شيء وأَمِّه، والآخرُ على اكتنازٍ وامتلاءٍ في الشيء، والثالثُ يدلُّ على الكسر

وهنـــاك دلالات أخـــرى؛ كالاســـتقامة، والتبيـــين، والســـهولة، والعـــدل، والاعتـدال؛ ففـي" اللسـان" :"القصـد: اسـتقامة الطريـق، قصَـد يقصِـد قصْـــدًا، فهـــو قاصـــد، وقولـــه تعـــالى:﴿ **وَعَـلَى اللَّهِ قَصْـدُ السَّـبِيلِ** ﴾ **]النحـل: ٩]؛** أي: علـــى الله تبيـــين الطريـــق المســـتقيم... وطريـــق قاصـــد: ســـهل مســـتقيم... والقصـــد: العـــدْل... والقصـــد فـــي الشـــيء: خلاف الإفراط، وهو ما بين الإسراف والتقتير.

أمَّـــا فـــي الاصـــطلاح، فالمقصـــد يختلـــف مـــن مجـــالٍ إلـــى مجـــالٍ، ففـــي الاصـــطلاح الشـــرعي: المقصـــد: هـــو الأهـــداف التـــي يســـعى الشَّـــرْع إلـــى تحقيقهـــا فـــي حيـــاة النـــاس مـــن خـــلال الأحكـــام الشـــرعية، إنهـــا "الغايـــات التي وُضِعت الشريعة لأجل تحقيقها، لمصلحة العباد.

أمـــا عنـــد أهـــل البلاغـــة والنقـــد، فالقصـــد مـــرتبط بنيَّـــة المـــتكلِّم، ومـــا يُريـــد تبليغَـــه، وغايتـــه مـــن كلامـــه، وقـــد نـــاقش العـــرب مفهـــوم القصـــد أو المقصـــدية فـــي أبـــواب مختلفـــة مـــن مؤلَّفـــاتهم، كمـــا نجـــد فـــي مباحـــث الخبـــر والإنشـــاء، ومثـــال ذلـــك مـــا نجـــد عنـــد الجُرجـــاني الـــذي تنـــاول مقاصـــد المـــتكلِّم بالدراســـة، وقسَّـــمها إلـــى مقاصـــدَ ظـــاهرةٍ، ومقاصـــدَ خفيـــةٍ، فـــالأُولى ســـمَّاها المعنـــى، والثانيـــة ســـمَّاها معنـــى المعنـــى، وهـــو يقصـــد بـــالمعنى "المفهـــومَ مـــن ظـــاهرِ اللفـــظِ والـــذي تَصِـــلُ إليـــه بغيـــر واســـطة، و"بمعنـــى المعنـــى:"أن تَعْقِـــل مـــن اللفـــظِ معنًـــى، ثـــم يُفضـــي بـــكَ ذلك المعنى إلى معنى آخرَ.

كمـــا اتَّفـــق أهـــل البلاغـــة علـــى ضـــرورة تـــوافُر القَصْـــد فـــي الكـــلام، "فالدلالة عندهم هي فهم المقصود، لا فهم المعنى مطلقًا.

ويجعـــل أبـــو هـــلال العســـكري القصـــد مُرادِفًـــا للمعنـــى؛ حيـــث يقـــول: "المعنـــى هـــو القصْـــد الـــذي يقـــع بـــه القـــول علـــى وجـــهٍ دون وجـــهٍ، فيكـــون معنى القصد ما تعلَّقَ به الكلام.

وبـــدخول القصْـــد فـــي دراســـة الخبـــر والإنشـــاء دخلـــت هـــذه الدراســـة إلـــى حيّز التداولية.

أمـــا فـــي الاصـــطلاح النصِّـــي، فجـــذور المقصـــدية أو القصـــدية تعـــود للعصـــور الوســـطى؛ حيـــث "ســـادت نظريـــة القصـــد فـــي فكـــر فلاســـفة الأوربيـــين، ثـــم طـــوَّر "هوســـرل" هـــذه النظريـــة حتـــى أصـــبحت أساسًـــا معرفيًّـــا لفلســـفته الظاهريـــة"، ويـــرى" هوســـرل "أن للـــنصِّ الأدبـــي قصديةً في ذهن ووعي المؤلِّف، يترجمها من خلال اللغة.

إلا أن الغلـــو فـــي فكـــرة المقصـــدية يجعـــل القـــارئ مجـــرد مســـتقبِل ســـلبيٍّ لمـــا فـــي ذهـــن المبـــدع الـــذي يتحـــوَّل إلـــى مُبلِّـــغ وناقـــل للوقـــائع، وهـــذا يعنـــي أن الأدب مجـــرد أداة للتوصـــيل أو ســـجل للحفـــظ؛ مـــن أجـــل هـــذا لا بـــدَّ مـــن التقليـــل مـــن شـــأن المقصـــدية، تلـــك المقصـــدية الكليـــة علـــى الأقـــل، فالإبـــداع لا يكـــون صـــورةً واضـــحة المعـــالم فـــي ذهـــن المبـــدع، بـــل إن الشـــاعر مـــثلًا يلـــج عـــالم القصـــيدة ليجـــد نفســـه أمـــام احتمـــالات عديـــدة،

ومشاريع مختلفة، ومسارات مُتعدِّدة، وعليه أن يتفاعل آنيًّا معها، وهذا يعني غياب أو تراجع المقصدية الكلية في عملية الإبداع.
وهذا يعني أن المقصدية مبحث تداولي يرتبط بمباحث التداولية؛ سواء أكانت تقف عند المستوى الإنجازي، أم تتجاوزه إلى المستوى التأثيري."

رابعًا: المقبولية:

يرتبط هذا المعيار بالمتلقي أساسًا، وبمدى قبوله للنص، وهذا يعني ارتباطه بالتداولية، مثله مثل معيار المقصدية، فهذان المعياران يؤكِّدان تداولية النص أو الخطاب، وهما مرتبطان لدرجة يصعُب معها أحيانًا الفصل بين المقصدية عند المتكلِّم، والمقبولية عند المتلقي، هذا بالإضافة إلى أنَّ الجوانب المقصديَّة والمقبولية لا غِنى عنها في تشكيل الخطاب وفهمه.
وتتوقَّف المقبولية على مجموعة من العوامل، منها ما يتعلَّق بالنص في ذاته، كاتِّساقه وانسجامه، ومنها ما يتعلَّق بالسياق حيث "يؤكِّد جُلُّ علماء النص أنَّ أحد معايير الحكم على النص بالقبول هو مدى ملاءمته للسياق الذي يرِد فيه، هذا بالإضافة إلى معرفة المتلقي وخلفيته الفكرية وعلاقته ومعرفته بنوع النص ومنتجه.
والمقبولية تختلف من مُتلَقٍّ لآخَر، وهذا يعني أن النص الواحد قد يُحقِّق معيار التقبلية عند مُتَلَقٍّ، ولا يُحقِّقه عند آخَر، مما يحيل على اختلاف القرَّاء والمتلقِّين بصفة عامة، وتجدُر الإشارة إلى أن المتلقِّي لا يكون حازمًا وصارمًا في تقبُّله للنصِّ بحيث إذا وجد ما يخلُّ باتِّساقه وانسجامه رَفَضَه، بل على العكس من ذلك، في كثيرٍ من الحالات يسعى المتلقِّي لتقبُّل النصِّ من خلال العمل على سدِّ ثغراته التي قد تكون مقصودةً من المؤلِّف في بعض الأحيان.
ولا شكَّ أن العرب القدامى كان لهم مساهمة في قضية المقبولية، فنجدهم يقبلون التركيب ويرفضونه حسب قواعد نحوية ودلالية؛ فمثلًا في كتاب" سيبويه "نجد بابًا بعنوان: "هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة"، قال فيه: "فمنه [من الكلام] مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب؛ فأمَّا المستقيم الحسن، فقولك: أتيتك أمسِ، وسآتيك غدًا، وأمَّا المحال، فأنْ تنقض أوَّل كلامك بآخِره، فتقول: أتيتُك غدًا، وسآتيك أمسِ، وأمَّا المستقيم الكذب، فقولك: حملتُ الجبل، وشربتُ ماء البحر، ونحوه، وأمَّا المستقيم القبيح، فأن تضع اللفظ في غير موضعه؛ نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيد يأتيك، وأشباه هذا، وأمَّا المحال الكذب، فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ.
لقد درس هذا النصَّ عددٌ من الدارسين قديمًا وحديثًا، ففي القديم تناوله بالشرح والتفسير" أبو سعيد السيرافيُّ" (ت ٣٦٨ هـ) في

شرحه لكتاب "سيبويه"، و"أبو هلال العسكريُّ" (ت ٣٩٥ هـ) في كتابه" الصناعتين"، و"الشنتمري" (ت ٤٧٦ هـ) في" النكت في تفسير كتاب سيبويه"، وحديثًا حاول بعض الباحثين دراسة كلام سيبويه، ومنهم "ميشال زكريا، و"حماسة عبداللطيف، و"نهاد الموس" ، ويؤكد جميع الباحثين على اعتماد "سيبويه" على معايير لقبول الكلام واستقامته، رغم اختلافهم في طبيعة هذه المعايير: هل هي نحوية أم دلالية؟

خامسًا: الإعلامية:

يتعلَّق هذا المعيار بالمعلومات التي يحملها النصُّ للمتلقي، فهو يدل على "الجدة والتنوُّع الذي تُوصَف به المعلومات في بعض المواقف، فكلُّ نصٍّ يجب أن يُقدِّم شيئًا للمتلقي، وكلما كان هذا الشيء جديدًا، وغير متوقَّع بالنسبة للمتلقي، زادت درجةُ الإعلامية، وكلما كان العكس انخفضت درجةُ الإعلامية، فهي عنصر ما تكمن في نسبة احتمال وروده في موقع معين (أي: إمكانه وتوقُّعه) بالمقارنة بينه وبين العناصر الأخرى من وجهة النظر الاختيارية، وكلما بَعُد احتمال الورود، ارتفع مستوى الكفاءة الإعلامية.

ويتحكَّم هذا المعيار في تفاعُل المتلقي؛ حيث قد يرفض النصَّ لأنه لم يحمل معلوماتٍ تهمُّه، أو حمل معلوماتٍ يعرفها، أو قليلة لا تكفيه، أو كثيرة فوق قدرته، أو خارج نطاق اهتمامه، ومن أجل ذلك على المنتج أن يعي خطورة التقليل من شأن إعلامية خطابه، فيقف وسطًا بين السطحية والمشهور، وبين الإغراق في اللامتوقَّع والجديد؛ لأن هذا الأمر قد ينفر المتلقيَ ويشوِّش التواصُل، أو يعيقه نهائيًّا.

سادسًا: الموقفية:

يندرج الموقف ضِمْن أنواع السياق الأربعة، وهي:

•السياق اللُّغوي :وهو "حصيلة استعمال الكلمة داخل نظام الجملة متجاورة وكلمة أخرى؛ فمثلًا كلمة "عين" لها دلالات متعددة حسب السياق: فعيني تُؤلمني (العضو)، وعين جارية (الماء)، وعين علينا (جاسوس.

•السياق العاطفي :وهو الذي يُحدِّد طبيعة استعمال الكلمة بين الاستعمال الموضوعي والعاطفي الذي يرتبط بالعاطفة والإحساس؛ فكلمة "يهودي" مثلًا قد تُستعمل موضوعيًّا في سياق معين، لكن في سياق آخر ترتبط بنوع من الحقد والكراهية والاحتقار....

•السياق الثقافي :يقتضي هذا السياق "تحديد المحيط الثقافي والاجتماعي الذي يُمكن أن تستخدم فيه الكلمة، فالكلمة حين تُستعمل تدل على المستوى الثقافي والاجتماعي لمستعملها؛ فمثلًا

كلمة "عَقِيلته" تُعدُّ في العربية المعاصرة علامةً على الطبقة الاجتماعية المتميِّزة بالنسبة لكلمة "زوجته

فالسياق الموقفي :يعني الموقف الخارجي الذي يُمكن أن تقع فيه الكلمة، أو الجملة أو النص عمومًا، فهو يدل على العلاقات الزمانية والمكانية التي يجري فيها الكلام.

لقد اهتمَّ العلماء العرب قديمًا بالسياق عمومًا، وبالموقف على وجه الخصوص، فاهتدوا في وقت مبكر من تاريخ العلوم اللغوية والبلاغية إلى تلك التأثيرات الخارجية، وكل ما يحيط بظاهرة الكلام من ملابسات؛ كالسامع والمقام وظروف المقال، وتعتبر دراستهم لأسباب النزول في القرآن الكريم، وأسباب الورود في الحديث الشريف، وأسباب الإنشاء عند الأدباء والنقَّاد - دليلًا كافيًا على أنهم فطنوا إلى ظاهرة السياق، وما لها من تأثير في تحديد المعنى، وهكذا اهتدى العلماء العرب إلى فكرة المقام، فقالوا: "لكل مقام مقال" متقدِّمين ألف سنة على زمانهم؛ "لأن الاعتراف بفكرتَي المقام والمقال باعتبارهما أساسين متميِّزين من أُسُس تحليل المعنى - يُعتبر الآن في الغرب من الكشوف التي جاءت نتيجة لمغامرات العقل المعاصر في دراسة اللغة.

أما في العصر الحديث، فمن الواضح أن فكرة السياق حاضرة بقوة في التحليل اللساني والنقد الأدبي، فقد تبيَّن للسانيِّين والنقاد أن المعنى المعجميَّ ليس كل شيء في إدراك المعنى، الذي لا ينكشف إلَّا من خلال تسييق الوحدة اللغوية؛ أي: وضعها في سياق مختلف، وهذا ينطبق على النصوص، فدلالاتها قد تتغيَّر بتغيُّر سياقاتها؛ أي: المواقف التي أُنتجت فيها.

إن السياق أو المقامية أو الموقفية تتضمَّن العوامل التي تجعل النصَّ مرتبطًا بموقف سائد يُمكن استرجاعه، ويأتي النصُّ في صورة عمل يُمكن له أن يُراقب الموقف، وأن يُغيِّره، وقد جاء الاهتمام بالموقفية والسياق عامة بعد التأكُّد من أن أي مقاربة لُغوية تهمل السياق تبقى ناقصةً؛ إذ لا بدَّ من الانفتاح على المكونات السياقية للخطاب التي قد تضيء العديد من الجوانب، وتُجيب عن العديد من الأسئلة.